

مصدر نيابي: الحلبوسي فقد حصانته وسيلاحق من النزاهة والقضاء بتهم مختلفة



أكد مصدر نيابي، اليوم الثلاثاء، أن بعد إقالة رئيس مجلس النواب محمد الحلبوسي من منصبه وانتهاء عضويته بعد قرار المحكمة الاتحادية سيتم ملاحقته من قبل القضاء والنزاهة بتهم مختلفة.

وقال المصدر الذي تحفظ على ذكر اسمه لوكالة "المطلع"، إن "هيئة النزاهة ستلاحق الحلبوسي في قضية تضخم الأموال وعقاراته المسجلة بأسماء زوجته هبه محمد ونوار العاصم وسيتم تفعيل الملف بالكامل حيث لا حصانة له بعد الآن".

وأضاف، إن "الحلبوسي سيواجه أيضاً تهمة الحنث باليمين الدستورية بعد ارتكابه مخالفة التزوير وهذا ما أكدته المحكمة الاتحادية في قرارها وبالتالي فإنه سيواجه عقوبة أخرى من القضاء".

وأشار الدبان "ملفات كثيرة أثرت ضد الحلبوسي وتم التحفظ عليها بسبب نفوذه السياسي في البلاد وكونه رئيس مجلس النواب وهذه الملفات ستفتح قريباً ومن بينها ما يخص التعاقد من شركة تضم شخصيات إسرائيلية للترويج له وحزبه في الأوساط السياسية الأميركية".

وقررت المحكمة الاتحادية انتهاء عضوية رئيس مجلس النواب محمد الحلبوسي بتهمة التزوير في قضية اقالة
النائب ليث الدليمي.